

الرجد الوجب

عهد الرحمن احمد الياس المظلي



٢١٤

م ٠ ٩

الوجه الوجيه في المحاكمه بين الرساله

الموجهه والرساله المبطله للتوجيه ،

تأليف المدني ، عبد الرحمن بن احمد ؟  
خط القرن الرابع عشر الهجري تقديرا .

١٤ في ١٥ س ١٩ x ٢٧ سم  
نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد .

١٠٢٤

١ - اصول الدين . أ - المؤلف .

ب - تاريخ النفس .



مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات  
 اسم الكتاب **الوجه الوجهية** - - - - - الرقم ١٠٤٤  
 اسم المؤلف **عبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن المديني الحنفي**  
 تاريخ النسخ - - - - -  
 عدد الأوراق ١٤ - - - - - القياس ١٩٧٧  
 ملاحظات **رسم** - - - - - ١٤  
 ١٩٧٧

الوجه الوجهية في المحاكم بين الرسالة  
 الوجهية والرسالة المبطل للوجه  
 للعالم المحقق والعلامة المدقق  
 الشيخ عبدالرحمن بن أحمد  
 الياسي المدني  
 الحنفي عفي  
 عنه  
 م

٣٦



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله الذي لا تدركه حقيقة ذاته المقدسة العقول  
 وتجر عن تحرير بعض ما يجب لها أقلام علماء المعقول و  
 المنقول ويقصر عن النطق بما يليق بصفاته العلية لأن  
 أهل الحقيقة والمجاز فكل مبالغة في وصفه عز وجل لا تبلغ  
 كنه صفته وكل أطناب في حقه أيجاز وأشهد أن لا إله  
 إلا الله وحده لا شريك له في الذات والأفعال والصفات  
 وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله المودع بابح القاطعة  
 والآيات البينات صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه  
 القارئ بنصرة الحق المبين أمثالا لقوله تعالى كونوا  
 قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين أو  
 الأقربين وعلى التابعين وتابعيهم بأحسن إلى يوم الدين  
**أما بعد** فيقول أوجع عباد الله إليه المتوكل في جميع أموره  
 عليه عبد الرحمن بن أحمد الياس المدني الحنفي حقه الله  
 في كل الأحوال بلطفه الجلي والحنفي قد وقفت على رسالة

حضرة العالم العلامة والخبير البحر الفهامة الفاضل المحقق  
 والقائل المدقق نجل السيدة البتول ومحدث دار هجرة  
 سيدنا الرسول المشار إليه بالبنان في هذا الزمان والفتنة  
 إليه طلبت العلم والحديث أكباد الدليل من كل مكان شيخنا  
 الشيخ السيد محمد علي ابن المرحوم السيد ظاهر الوتري الحنفي  
 المدني هو الوتري في جمع المعالي له لقب لكل الناس ظاهر  
 لفهامي تصحيح قول علماء الملة والدين من لدن الصحابة  
 والتابعين والمبالغة في وصف الله عز وجل بالرحمن الرحيم  
 وتوجيهه بما يليق بعظمة العليم الحكيم وتبراته ساحتهم و  
 حمل كلامهم على معنى مستقيم يدركه كل ذي ذهن ثاقب  
 وعقل سليم رد على من زعم عدم المبالغة والابلية بالكلم  
 الحقيقة والمجازية بدون نقل صريح ودليل صحيح ثم اطلعت  
 بعد على رسالة متضمنة للرد على الرسالة الموجهة المذكورة  
 والانتصار للرغم نفي المبالغة والابلية وإبطال توجيه  
 أقوال العلماء المشهورة فيها العالم الفاضل والمرشد الكمال



المدرس في الحرم الشريف النبوي جناب السيد مصطفى صفق  
 المجازي القنائي ثم المدي ثم اجتمعت انا و جناب مؤلف  
 الرسالة الموجهة وذكر لي بعض ابحاث تتعلق بما ذكرنا  
 عنده لذلك رد اجوبة عديدة ودلائل واضحة سد سده  
 ثم صادفت جناب صاحب الرسالة المبطله و اراي نصا  
 يستدل به على ما ادعاه وبعد الاطلاع على جميع ما ذكر تبين  
 لي ان كلام صاحب الرسالة المبطله تارة يثبت المبالغة المجازية  
 وهو موافق لما في الرسالة الموجهة وتارة ياتي بعبارة تدل  
 على نفي المبالغة الحقيقة والمجازية بالكلية فعند ذلك خطر  
 ببالي ان كتب رسالة فيها محالمة بين الرسالتين المذكورتين  
 سالكا فيها مسلك الانصاف محتجبا طريق الغرض والاعتساف  
 مع قطع النظر عن قال وامعان النظر فيما قال وقد قالوا ان  
 يبيع عليك قومك لا يبيع عليك القمر ولم ال جهدي في تسجيل كل  
 من الطرفين والاعتراف بفضل الموضي المذكورين فانتهت  
 لذلك مستعينا بالله طالبا منه التوفيق مستمدا من جوده

وكرمه في الهداية اقوم طريق وسميتها الوجه الوجهية في  
 المحاكمة بين الرسالة الموجهة والرسالة المبطله للتوجيه  
 فاقول مما قال في الرسالة المصنفة في توجيه كلام العلماء  
 سلفا وخلفا قال الخفاجي فاءن قلت قال الدمايني رحمه  
 الله تعالى ان صفاته تعالى التي على صيغ المبالغة الرحيم  
 مجازية اذ لا مبالغة في صفاته تعالى لانها لا تنسب للشيء  
 الاثر محاله او تدل على الزيادة فيما يقبلها وصفات الباري  
 منزهة عن ذلك قلت هو ليس بشيء لان صفات الافعال  
 قابلة للزيادة وكذا صفات الذات باعتبار متعلقاتها وان  
 لم تقبله في ذاتها كما صرحوا به انتهى اقول تنزيه صفات  
 الله تعالى عن دخول المبالغة بمعنى انها تنسب للشيء الاثر  
 محاله لا سبيل الى انكاره لاحد من اهل الحق فهو خارج عما  
 اختلف فيه الاشاعرة والماتريدية على ان الوجه يكفيه  
 احتمال صحيح على اي مذهب كان من مذاهب اهل الحق  
 لا سيما اذا كان الجواب الزاميا ويكون المقصود الزام الاشعري



فقول المبتل للتوجيه ان فيه خروجا عن المذهب لا وجه له  
على ان المبتل يكرر في رسالته ولكل وجهة هو مويلها فما  
معنى شخضته صاحب الرسالة الموجهة والمغزو اليهم القول  
فيهم الخفية وغير الخفية وكيف يستقيم قول من ينكر صحة كلام  
العلماء بقوله ولا من حيث المتعلقات مع ان دخول المتعلقات  
في قبول الزيادة والنقصان والشدة والقوة لا بد منه في  
استقامة اطلاق المبالغة في صفات الله عز وجل كانت الافعال  
راجعة الى القدرة او التكوين فاء ان القدرة صفة واحدة  
متناهية في الكمال بالمبالغة حد لا يتصور فوقه بوجه من الوجوه  
الا باعتبار متعلقاتها فانها بهذا الوجه غير متناهية ولا محصورة  
بعدد ولا تقف عند حد والتعلق من حيث هو اي بمعنى اتصال  
القدرة بالمقدور شيء واحد لا يدخله التكثر الا باعتبار الافراد  
لحادثه فكثر المتعلقات بتكرار ما به التعلق مع بقاء صفة القدرة  
على وحدتها كما كانت وهذه المعنى لا يحد ورفيه على مذهب  
من المذهب قال القوم في تفسير قوله تعالى قد يعلم الله

الذين الآية كلمة قد هنا لتحقيق لقيام قرينة على عدم المقام  
التقليل وقيل انه للتقليل لكن لا بالنظر الى علم الله تعالى بل  
الى متعلقه اي ان الفاعلين لذلك قليل ولا يخفى عليك ان  
التقليل ولا بد وان يكون له دخول قد والمتعلق ليس بمدخول  
له الا ان يقال ان المتعلق لما كان قليلا كان تعلق العلم به  
قليلا اذ المراد التعلق بالحادث وهو متناهي بالفعل وان كان غير  
متناه بالقوة بمعنى لا يقف عند حد ولعل هذا مراد من قال  
ان التقليل بالنسبة الى متعلقه فاحفظه فانه تحقيق انيق  
وتوفيق دشتي قال في كشف اصطلاحات الفنون في الكشف  
المبالغة في الثواب للدلالة على كثرة من يتوب عليه من عباده  
وقد اورد بعض الفضلاء سؤالا على قوله تعالى والله على  
كل شيء قدير وهو ان قديرا من صيغ المبالغة فيستلزم الزيادة  
على معنى قادر والزيادة على معنى قادر محال اذ لا يجاد  
من واحد لا يمكن فيه التفضل باعتبار كل فرد فرد واجب  
بان المبالغة لما تعدد حملنا على كل فرد وجب حملها الى





مجموع الافراد ان دل السياق عليها فهي بالنسبة الى كثرة المتعلق  
لا الوصف انتهى ما في كتاب اصطلاحات الفنون وهذه الذي  
افاده شيخنا الشيخ الباجوري بقوله وعلم بمعنى عالم  
وهو الذي علمه شامل لكل ما من شأنه ان يعلم فصفة المبالغة  
باعتبار الكثرة في المتعلق وان كانت صفة العلم واحدة لا تكثر  
فيها انتهى اقول كذلك الارادة صفة واحدة لا تكثر فيها في نفسها  
لها تعلقان قد يمان والتعلق الثالث التجيزي الحادث ليس غير  
الثاني بل هو ظهور المتعلق الثاني ليس في كلام صاحب الرسالة  
انه ثالث في العدد مغاير في المتعلق الثاني افاد العلامة الباجوري  
ان هذه ثالثا ضعيف بل هو عين الثاني اما كون هذا الظهور  
حادثا فهو مشهور عند العلماء لا بأس بان يسمى تجيزيا حادثا  
قال القونوي عند قوله تعالى واذا قضى امره لم بعد قوله لا  
البيضاوي واطلق اي القضاء على تعلق الارادة الالهية  
والمراد بالتعلق التعلق الحادث كما يشعر به قوله بل تمثيل  
حصول ما تعلق به انتهى قال العيني في قول البخاري

الرحيم والرحم بمعنى واحد فيه نظر لان الرحيم ان كان صيغة مبالغة  
فيزيد معناه على معنى الرحم وان كان صفة مشبهة فيدل  
على الثبوت بخلاف الرحم فانه يدل على الحدوث واجيب بان ما  
قاله بالنظر الى اصل المعنى دون الزيادة اقول كون احد اللفظين  
ادل على كمال الصفة من الاخر لا يقدح في كون صفات الله عز  
وجل على اهل وجه ممكن لا مزيد عليه في الامكان كما ان ذكر احد  
احد الوصفين كالعليم لا ينافي كونه سبحانه في نفس الامر متصفا  
بوصف اخر كالحكيم مثلا فان الدلالة غير المراد والمراد والدلالة  
غير ما وجد من صفات الله عز وجل في نفس الامر قال الشاعر فمن  
قال لا يدرك الوصف المطري خصا . وان يكن بالفاني كل ما و .  
واني يحيط الحادث بصفات القديم على ما هي عليه فكما يطلق عليه  
سبحانه من العبارات قاصرة عن بيان ما هو عليه على ما يحق  
وينبغي لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك مع ان  
الذي يليق بالمقام هو العليم والعلام والقدير وما يدل على  
الكمال بقدر الامكان فاءن اطلق عليه العالم فلا يكون الا بمعنى





العليم والعلام لا تفاوت بين هذه المصنوع اذا اطلقت في وصف  
 الله عز وجل غاية الامر ان الذي وجد في اطلاقه اذن الشاع يصح  
 والذي فيه تنقيص نهي عنه من صفاته عز وجل في اطلاقه محذور  
 اي محذور فان وقع في كلام العلماء شيئا يشعر بوجود مفضل  
 ومفضل عليه فلا بد فيه من التاويل اذ كان الكلام في وصف  
 عز وجل بالصفات عند اهل الحق عن اخرهم اشاعة كانت  
 او ما تريد قال القونوي في قوله تعالى وما ربك بظلام للعبيد  
 والمبالغة في نفي الظلم لا تنفي مبالغة الظلم وان كان هو المتبادر  
 لف والمعنى لا يستلزام وجود اصل الظلم والفرق انه لا لو خط  
 النفي او لا ثم المبالغة ثانيا يفيده المبالغة في النفي ولو عكس  
 يفيد نفي المبالغة او اذا اراد منه الظلم يفعله على وجه المبالغة  
 لان فعل العظيم يكون عظيما فلا مفهوم انتهى وقد صرحوا بان  
 المبالغة تنجس الكلام عن الكذب سواء كان بقدر مدلول اللفظ  
 في نفس الامر او زائدا او ناقصا كما يقال لنا قلت هذه الكلام سبعين  
 مرة فلا يدخل الكذب في مقام المبالغة اقل من سبعين مرة قال

ذلك

ذلك الكلام او اكثر والكلام المذكور في صفات الله عز وجل  
 لا يكون الا اكثر مما يدل عليه اللفظ ومن اقسام المبالغة التبليغ  
 قالوا لان المدعي ان كان ممكنا عقلا وعادة تبليغ كقول  
 ، فعاد اعداء بين ثور ونجم ، دركافلم ينفع بما ، فيفسل ،  
 ادعي ان فرسه ادرك ثورا ونجمة في مضمار واحد ولم يعرف  
 وهذا ممكن عقلا وعادة فان فرضنا فرسا متصفا بهذا الوصف  
 في نفس الامر ووصفناه بهذا البيت يكون الكلام بالنظر الى  
 المعنى الاصلى مطابقا لما في نفس الامر والكمال في صفات  
 الله عز وجل لا محالة يكون في نفس الامر اكثر مما يدل عليه  
 التعبير فكون اللفظ ناقصا في الدلالة على الكمال الواقعي  
 لا يوجب نقصا في كمال عز وجل ان لم يستلزم شيئا من المحذور  
 فنذكر العلام في صفات الله عز وجل ولا نقول علام و  
 نقول علم البيان وعلم كذا وكذا ولا نقول انه معلم وهذا كله  
 بالنظر الى ان معنى المبالغة اثبات ما ليس له في نفس الامر  
 واذا باختيار الصيغة فهو كما قال السيد الطحطاوي في حاشيته

الكلام





على مراقي الفلاح والرحمن والرحيم صفتان مشبهتان بنبينا المبالغة  
اي يفيد انها بحسب المادة والاستعمال لا بحسب الصيغة  
والوضع لان صيغ المبالغة منحصرة في الخمسة المشهورة ومنها  
فعل بشرط ان يكون عاملا للنصب ورحيم هنا ليس عاملا  
له وبشرط ان يكون محمولا عن فاعل ولذا قالوا ان كيرما وظريفا  
ليسا منها لعدم تحويلهما شيئا وقد يقال هذا البليغ من ذلك  
باعتبار افادة العبارة ونحوها مع قطع النظر عن الصفة والمادة  
والبناء المتعلق بالمفردات ومنه قوله تعالى فانه يعلم السر واخفي  
الامين يستفشون ثيابهم يعلم بايدون وما يعلنون انه عليم  
بذات الصدور ونحوه قولهم الترشيع ابلغ من التجريد والاطلاق  
لاشتماله على تحقيق المبالغة وهذا ولا يخفى ان كلام صاحب  
الرسالة في توجيه كلام العلماء في ان الرحمن يدل على النعم والرحيم  
على نعم اخرى واطلاق صيغ المبالغة في وصف الله تعالى يصح با  
عبارة المتعلقات ونحوها وان لم يصح بالنظر الى نفس الصفة  
القيمة التي ترجع اليها الافعال يعني التكوين وليس مقصوده

الكلام على تسمية هذا الاطلاق بمبالغة كما توهم المبطل وبين  
الموضعين فرق بين تبضع ذلك بمثال خارج عما نحن فيه ومثل  
الاعلى وذلك ان رجلا اذا اراد ان يكرم نزيلا باعطائه الف  
دينار مثلا فاطلع عليه عبده الخازن لامواله فاحضر له الف  
دينار من الصندوق فقال قائل هذه العبد احضر لسيد الف  
دينار او اراد سيده ان يقال فاحضر له العبد سيفه فقال  
قائل وهب له عبده سيفه فلفظ الهبة هنا لا يصح الا بالتجويز  
فانه ليس فيه ادخال شيء لم يكن داخلا قبل الهبة في ملك الموهوب  
ثم المناولة للدينار والليف في المثال ان كانت واقعة بالفعل  
يكون الكلام على حقيقة وان قهرم منه دون ان يصل الى يده  
فاطلق عليها لفظ المناولة المشعرة بوقوع هذا الفعل في كونها  
مناولة نوع تجوز فوقوع المناولة بالفعل شيء وتسميتها هبة شيء  
اخر فاذا قال الذي اطلق لفظ العلام في صفة الله عز وجل ما بقى  
في وصف الله تعالى في هذا الكلام مثلا فليس معنى المبالغة  
هنا اثبات ما ليس له فتسمية هذا الاطلاق بمبالغة لا يخلو



عن تجوز كما ان اطلاق اللمبة في ذلك المثال لا يخلو عن التجوز  
 واما اطلاق اللفظ الذي به المبالغة كالعلام هل يصح وهو يقف  
 قبول الزيادة والتفاوت في الصفة فهو بحث اخر غير مبحث  
 تسمية هذا الوصف بمبالغة ففي هذا المقام يشبه المعارض  
 بالمعروض والتسمية بالمسمى وما شبه ذلك وما يزيل الكلام  
 وضوحا انه اذا قيل هل يصح ان يقال سال الميزاب فيسند الخبر  
 الى الميزاب وهو صفة لما قلنا نعم يصح ذلك ثم يقال هل يسمى هذا  
 الكلام استعارة فنقول لا يسمى ذلك استعارة فان الاستعارة  
 مبنية على التشبيه والعلاقة هنا الحول لا التشبيه فلا يسمى استعارة  
 فاذا قيل هل يصح ان يقال ان الله علام قلنا فيه تفصيل مذکور  
 في الرسالة الموجهة ثم اذا قيل هل يقال ان في هذا الكلام اثبات  
 ما ليس له عنه وصف الله بهذه الصفة قلنا ليس عندنا شيء  
 ليس هو الله فمن اين اثبات ما ليس له كل شيء واليه  
 ترجعون وبالله مبنية الرسالة الموجهة على مبحث ومبنى الثاني  
 كلام المبطل على مبحث اخر كما يدل عليه تفسير المبالغة باثبات

ما ليس له مع ذكر قولهم ان المبالغة في صفات الله تعالى مجازية شتان  
 بين مشرق ومغرب ، طرنا النقص العذول بذكركم ،  
 فتحن بواد والعذول بواد ، والله اعلم بالصواب اما تحقيق ما  
 في هذه المبحث من الاقسام الثلاثة الحقيقة والمجاز والكناية وتمييز  
 ما في المقام من قسمي المجاز اللغوي والمجاز العقلي وما شبه ذلك  
 فحيث لم يكن في الرسالة تقرير شيء من ذلك طويناه طويناه  
 على غرة فانه مما يطول ذكره وينا في الاختصار المطلوب ولولا  
 مخافة التطويل لبسطنا الكلام وتكلمنا على كل جملة من الرسالة المعترضة  
 بها على الوجه ولقد ذكر منها جملة على سبيل الامثلة فنقول قوله  
 لم يقصده بها مبالغة حقيقة لانه حيث المعنى بل ولا المتعلقة  
 فيه اجاث فاءن قوله ولا المتعلقة ان اراد به العطف على  
 قوله من حيث المعنى والترقي عليه وهما داخلان في المبالغة  
 الحقيقية فكيف يتصور كونها باعتبار المتعلقة مع دخولها  
 تحت المبالغة الحقيقية فاذن نسبة ما للشيء الى المتعلقة  
 او بالعكس تنافي الحقيقة لان تحول المتعلقة يؤدي الى المجاز





العقلي الذي هو المجاز في النسبة وتكون نسبة وصف الشيء  
الى شيء آخر بعلاقة المناسبة بينهما وهل هو الامجاز هذا هو  
البحث الاول وان اراد به العطف على المبالغة الحقيقية وكونه  
مقابلا للمبالغة الحقيقية رجع المعنى الى قولنا ولا المجازية وكلمة  
على هذا تكون مزادة لتأكيد النفي المستفاد من قوله لم يقصد  
بها مبالغة حقيقية ولا المجازية فخرج الحاصل الى خلو النصف  
الوارد في القرآن من معناه الحقيقي والمجازي فاحمله على هذه  
الجرأة واساءة الادب هذا هو البحث الثاني ثم نقول والمراد  
بقوله مبالغة حقيقية كان المبالغة تنقسم قسمين حقيقة ومجازية  
فان المراد بالمبالغة اثبات ما ليس للشيء في نفس الامر فذلك  
الاثبات لا يكون الا كذبا او مجازا فهاهنا لا تقسم الشيء الى نفسه  
والى نقيضه ومنه فاء ان الحقيقة على هذه التقدير قيم للمبالغة  
لا قسم منها هذا هو البحث الثالث ثم اثبات ما ليس للشيء لذلك  
الشيء ان لم يكن كذبا لا يكون الامجاز ولا يتصور ان المبالغة  
بمعنى تكون حقيقة فامعنى قول المصطل ان المبالغة في

تعالى لا تكون الامجاز البت شعري كيف يتصور ان يثبت  
للشيء ما ليس للشيء في نفس الامر ثم يكون ثبوت ذلك الوصف  
على سبيل الحقيقة فما الفرق بين وصف الخالق ووصف المخلوق  
على هذا التقدير هذا هو البحث الرابع وان كان المراد بالمبالغة  
بذل الجهد في وصف الشيء ولو على سبيل الحقيقة كما ذكرنا في  
تفسير المخادعة ان الفعل في حال المقابلة والمبالغة يكون ابلغ  
فالمخادعة التي هي من باب المفاعلة فيها نوع مبالغة في الخداع وكما  
يقال بالفت في استخراج معنى هذه العبارة اي بذل الجهد  
في ذلك على سبيل الحقيقة او على سبيل المجاز فمن اين اخذ هذه القائل  
ان العلماء العارفين بالله لا يبدلون الجهد في كمال وصف الله  
تعالى بصفات الكمال واشباهها عز وجل **اطرق كرا اطرق كرا**  
ان النعام في القرى **او من اين ثبت ان الله لا يصف نفسه**  
بالصفات البالغة في الكمال المتناهية في البلاغة حتى يقول لم  
يقصد بها مبالغة حقيقة لان حيث المعنى بل ولا المتعلقات  
**اقدر عليك قيل الخط ومنزلها فمن علا نزلها عن غرة نزلها**



هذا هو البحث الخامس ثم نقول المبالغة الحقيقية بزعم المبطل منحصرة  
في التعبير ما يصنع الخس كما يقتضيه سياق كلام وكثير من العبارات  
المذكورة في كتب العلماء وتفسير القرآن لم يدخل فيها مجاز ولا يوجد  
فيها التعبير بشيء من الصيغ الخس فهي اذا واسطة بين الحقيقة  
والمجاز ومن ذا الذي صرح من العلماء بهذه الواسطة وقال بخلوا  
الكلام من الحقيقة والمجاز بل من الكناية ايضا لان الكناية لا يراد  
فيها الا المعنى المجازي ونحن نثبت كثير من الكمالات له سبحانه  
على سبيل الحقيقة من غير دخول شيء من الصيغ الخس ولا يقال  
بالجوزية واذا اخلا الكلام من المجاز لا يكون الاحقية ولا حقيقة  
هنا بزعمهم فلفوا على هذه كثير من عبارات العلماء ودون خط القادر  
والله الهادي الى طريق الرشاد هذا هو البحث السادس كالبحث الثاني  
على اختلاف التحقيق البحث السابع انه يقول هذا ولا المتعلقات وهو  
مناقض لما احتج به فيما تقدم حيث قال ليس معنى المبالغة في صفات  
تعالى ما هو موجب لزيادة الفعل بل هو موجب بعد المفعولات  
ولا شك ان تعددها لا يوجب للفعل زيادة اذا الفعل واحد يقع

على جماعته ولهذا قيل في مبالغة حكيم هي بالنسبة الى تكرار حملها بها  
لنسبة للشرائع انتهى كلام نقول مفعولات الفعل وحكم الحكم  
هي المتعلقات فانظر كيف تخلص اول كلام واخره كما يقال في المثل  
قد استوفى الحمل هو الكسوف فلا اصل ولا ورق ولا نسيم ولا  
ظل ولا غمر ولا شيط بايدي الخالقين ولا ث ايدي الخالق الالهيه  
الادم الهديه لير من لديم وكل شيء يعود اليه سبحانه وتعالى فان  
قيل مقتضى كلامك ان افادة المبالغة لا تتوقف على ذكر هذه  
الصيغ الخس فما وجه تسميته هذه الصيغ الخس المبالغة اذا لا  
ملازمة على هذه التقدير بين المبالغة وبين هذه الصيغ بل تطلق  
المبالغة اذا على ما دخل فيه شيء من هذه الصيغ وعلى غيره فلم يبق  
لها اختصاص في المبالغة وفيه مخالفة لجمهور ونقض القواعد  
الموسسة ولا سيما المقررة في علم الصرف ونحوه قلنا هذه الصيغ  
موضوعة لافادة القوة والكمال في معنى اسم الفاعل فاذا فكرت  
هذه الصيغ تنفيه معنى المبالغة باعتبار الصيغة بمعنى الهيئة  
الحاصلة باعتبار الحركات والكنات كما ان الفاعل اذا وصف بلفظ



القوة والكمال استفيد معنى القوة والكمال من حيث المادة يعنى  
الحروف الاصلية التي ركب منها لفظ القوة والكمال مثل افات  
قلنا فلان علم فهم قوة العلم والكمال من الصيغة واذ قلنا ان في علم  
فلان قوة وكماله فهم هذه المعنى من مادة لفظ القوة والكمال لا باعتبار  
الوزن والصيغة فان كثيرا من المصادر ترجي على وزن القوة وعلى  
وزن الكمال مع دلالة على غير معنى القوة والكمال ولا يلزم من  
من هذا انه لا ليس لافادة معنى معنى القوة والكمال والمبالغة طريق  
من الطرق في اساليب الكلام وتركيب العبارة فاختصاص هذه  
الصيغة باسم المبالغة لا يمنع من ان يوجد في طرق الكلام شيء  
يفيد معنى القوة والكمال كما اذا قلنا مثلا هذه السيرة موضوع  
جلوس السلطان فليس معناه ان جلوس السلطان لا يتصور  
وجوده الا على هذه السيرة ومن هذا القبيل ما يقال ان باب  
فتح يفتح مختص بما فيه حرف حلق في موضع العين او اللام فلا  
يلزم ان لا يجيء شيء مما في عينه ولا في حرف الحلق الا من باب  
فتح يفتح ثم القوة والكمال المبالغة والمستفادة من هذه الصيغة

لا يشترط

لا يشترط فيها ان تكون حاصل بالمدح والتزايه شيئا فشيئا  
بل يجوز ان يكون هذا الكمال والمبالغة متحققا من اول الامر كما في  
صفات القديم عز وجل فانها كاملة متناهية في الكمال بالغ حدا  
لا يتصور فوقه من اول الامر لا تقبل الزيادة والنقصان ولا  
يدخل فيها التفاوت ولا التغير ولا التبدل فمن هذه الوجه لا يمنع  
وصف الله عز وجل لصيغ المبالغة والتزام عدم دخول المجاز  
في صفات الله عز وجل اوفى كلام لا وجه له عند التحقيق فلا  
يمنع امره المعنى المجازي في كلام عز وجل بدليل ان المجاز ناشئ  
عن الضرورة والحق سبحانه منزّه عن الضرورة كما غلط بعضهم  
في هذا القول فان المجاز والاستعارة وما شبه ذلك برعاية خل  
في الكلام لحكم وفوائد غير ناشئة عن الضرورة نعم اذا اطلقت  
صيغ المبالغة في وصف المخلوق والحادث كالعلم مثلا يكون من  
شأنها الحصول بالمدح كما قال في البخاري انما العلم بالقلم قال الله  
عز وجل انه اخرجكم من بطون امهاتكم لا تعلمون شيئا وعلى هذا  
يحمل كلام العلماء ان المبالغة تكون فيما يقبل الزيادة والنقصان





وانما يلبس على عوام اهل العلم اطلاق الصفة الواحدة على القديم والحديث  
 كأنهم لا يعلمون انه لا يمكن اشتراك القديم والحديث في صفة واحدة  
 فان الحق عز وجل منزّه عن الشريك في الذات والصفات والافعال  
 ومنشأ الغلط ان كثيرا من الصفات يظن فيها الاشتراك المعنوي  
 اذا طلعت على القديم والحديث وهو كذلك بحسب ظاهر الاستعمال  
 وعرف اللفظة والتحقيق فيها ان حقيقة علم القديم وقدرته مثلا غير  
 حقيقة علم الحادث وقدرته فنحو الصفة المشتركة في حكم المشترك العقلي  
 لا يصلح ان يجري عليه حكم المشترك المعنوي من كل وجه وبالجملة تقبل  
 الزيادة والنقصان في صيغة المبالغة لا يتأتى الا في وصف المخلوق  
 ولا يلزم ان يشترط في اطلاق صيغة المبالغة هذه القبول على الاطلاق  
 فلا مانع من ان يراد في صفات الله عند اطلاقها صيغة المبالغة الكمال  
 والعظمة الاصلية كما قالوا ان صفة العظم لا تكون الا عظيمة وفعل  
 الكامل لا يكون الا كاملا امدخول الزيادة والنقصان في وضع الصفة  
 ليس الا فهم من شأن فعل التفضيل الذي يستعمل عن التفضيلية  
 واما العليم والعلام ونحوهما فعناه غير معنى افعل التفضيل لا

في استعماله

في استعماله من التفضيلية بل لا يجوز ان كان شئ من صيغ المبالغة  
 تقتضي الوصول الى الكمال بالدرجة والزيادة ليس الا فلا يجوز  
 اطلاقه على الله عز وجل وكذلك كل ما يوهم الترتل ويؤدي الى  
 النقص في صفة عز وجل قال الامام الرزي لا يجوز اطلاق  
 لفظ العلامة على الله تعالى لانها وان افادها المبالغة لكنها تفيد ان  
 هذه المبالغة انما حصلت بالكدر والعناء وذلك في حق الله تعالى  
 محال وقال ايضا في البحث عن الفاظ يظن بها انها مرادفة للعلم  
 الشعور وهو ادراك بغير تثبتات وهو اول مراتب الوصول  
 المعلوم الى القوة العاقلة وكأنه ادراك مترتلز وبهذا لا يقال في  
 تعالى انه يشعر هكذا كما يقال انه يعلم كذا ثم قال الحفظ فاذا حصلت  
 الصورة في العقل وتأكدت واستحكمت وصارت بحيث لو صارت  
 لتمكنت القوة العاقلة من اشتراجها واستعادتها سميت تلك  
 الحالة حفظا ولما كان الحفظ مشعرا بالتاكيد بعض الضعف  
 لا يجرم لا يسمى علم الله حفظا ولانه انما يحتاج الى الحفظ ما يجوز زواله  
 ولما كان ذلك في علم تعالى محال لا يجرم لا يسمى ذلك حفظا



واستعمال الروية واصله من درية الصيد والريّة لما يتعلم عليه  
الطعن والمهري يقال لا يصلح به الشعر وهذا لا يصلح املاقه  
على اسم تعالى لا متابع الفكر والحيل عليه تعالى انتهى فان قيل هذا  
التطويل لا يثني الغليل فان الذي قررت فيه بحثان البحث الاول  
انه اذا قيل بخلولفظ من الالفاظ القران عن الحقيقة والمجانر  
فلا محذور فيه كيف وان كثيرا من الفاظ القرآن حروف زائدة  
وما شبه ذلك كما قالوا في ليس كمثل شيء غير ان بعضهم يجزئون  
في القرآن عن التعبير باسم الزيادة فيقولون انه صلة وهو غير  
مناف لفصاحة العربية فان كثيرا من الالفاظ تذكر في ثلث الوب  
على سبيل الزيادة فيقولون هذه الكلمة معجمة مثلا وكثير من اللفظ  
تدل على معان مقصورة مفهومة من عرض الكلام يثير اليها  
اللفظ من غير ان تكون المعاني مدلول للفظ المذكور حقيقة  
او مجازا ومن اشتهى الاطلاع عليه فليرجع الى اقسام التعبير  
والتلويح والرمز والالغاء والاشارة مع اختلاف اقوال العلماء  
ومذاهبهم المذكورة في علم المعاني والبيان البحث الثاني ان

البحث

البحث افادة المبالغة بالصيغ المعدودة التي هي موضوعه لا افادة  
المبالغة في اسم الفاعل فلا محالة تكون المبالغة المقصودة في البحث  
منحصرة في هذه الصيغ ولا سبيل الى افادة هذه المبالغة المقيدة  
لكونها مستفادة من الصيغ المذكورة بغير هذه الصيغ فذكر المبالغة  
التي هي جارية عن البحث شيء لا طائل تحته قلت اما الجواب  
عن الاول انه انما الفاظ معدودة معلومة عند العلماء وليس منها  
مثلا الرحمن والرحيم والعليم والحكيم ولا منها المبتدأ والخبر وما هو  
عمدة في الكلام وما يخرج الكلام بدون ارادته عن الافادة مع انه  
لا يخلو عن فائدة مهمة كالتأكيد والتقوية مثلا فانه غير حال  
عن المعنى فلا يجوز اخلاء اللفظ عن المعنى بالتشبي بجملة  
القياس لمن يريد اخراج كثير من الفاظ القرآن عن المعنى الحقيقي  
ويستدل بان ارادة المعنى المجازي غير منافية لثان القرآن  
فانه امر به المعنى المجازي في كثير من الفاظ القرآن العظيم وانه  
لحسوف في ارتفاعه هو الاسفطة واما الجواب عن البحث الثاني  
فانه لو اقتصر المعترض على ما يتعلق بالبحث لقلت الكلام بين



والامر فيه هين ولكن لما خرج غير مرة عن دائرة التقييد والطلق  
الكلام في المبالغة وخالف العلماء في التقليد دخلت في تفاصيل  
لاناقتي فيها ولا بهلى ولنعم ما قيل في المثل مكره اخاك لا بطل والى  
عند الله عز وجل هذا اخر ما ظهر لفرهي القاصر بعد امعان النظر  
في الرسالتين والمحالة بينهما مما يحتاج الى البيان ويرجع الى ما  
في المقام من السؤال والجواب لعمرى لقد نبهت من ناعما  
واسمعت من كانت له اذنان وما كان صحتة ظاهرة لا مجال  
للکلام فيه ولا هو مخالف لشيء مما في الرسالة الموجهة فهو  
خارج عن دائرة البحث والمنافسة وهذا غاية التوضيح لما ذكر  
في الرسالة الموجهة لكلام العلماء قديما وحديثا الصادر منهم  
في اثبات المبالغة والابلية في صفات الله عز وجل على الوجه  
المشروع هنا وفي الرسالة وهو الذي اطلق عليه المفسرون  
كما ذكر العلامة المحقق الشيخ عبد القادر البغدادي  
في حاشيته على بابت سعاد بل هو الامر المجمع عليه كما ان  
عليه الحافظ بن كثير في تفسيره ونقله عن سيدنا عيسى بن

على نبينا

على نبينا وعليه الصلاة والسلام وسائر الكلام في رسالة البطل  
خارج عن رقيقة اهل البحث والمناظرة وبعض القول ليس  
له عننا كخض الماء ليس له اتان والله  
اعلم بحقيقة الحال وهو الكبير المتعال  
وصلى الله على سيدنا ونبينا ومولانا  
محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليم  
كثيرا والحمد لله  
رب العالمين

م

